

دور العمل المقاوالاتي في سياسة التشغيل

د/قرومي حميد
جامعة البويرة

Abstract :

المخلص :

Unemployment is the most important negative aspects that still threaten economic and social stability in most countries of the world , so it has become a running theme from the research are important and that is to focus on , run policy includes initiatives and effective solutions , which would such a policy put in the proper context to pay the pace of economic development in our country .

تعد البطالة من أهم المظاهر السلبية التي مازالت تهدد الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي في معظم دول العالم، لذلك أضحي موضوع التشغيل من الأبحاث ذات الأهمية و التي يتم التركيز عليها ، سياسة تشغيل تتضمن مبادرات و حلول ناجعة، والتي من شأنها وضع تلك السياسة في إطارها الصحيح لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية في بلادنا.

الكلمات المفتاحية:

Key words:

Entrepreneurial work , سياسة التشغيل، سوق العمل المقاوالاتي ، العمل.
employment policy , labor market.

مقدمة

لقد أدت مختلف التطورات التي يشهدها العالم اليوم ونحن في مطلع الألفية الثالثة، وفي مقدماتها التطور التكنولوجي والعولمة -وذلك رغم جوانبها الايجابية الكثيرة- إلى تفشي العديد من الظواهر السلبية وعلى رأسها البطالة، التي كانت ومازالت تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لمعظم دول العالم المتقدمة والمتخلفة منها، لذلك أصبح موضوع البطالة مجالاً خصباً للأبحاث والدراسات، ذلك أنها تمثل أحد أهم المشكلات الرئيسية التي تعيق مسار التنمية في معظم المجتمعات.

ونظراً لمدى خطورة هذه الظاهرة، أصبحت سياسات التشغيل من أهم السياسات الاقتصادية التي تركز عليها معظم اقتصاديات العالم، وتعمل جاهدة من أجل تفعيلها، وإذا كانت هذه السياسة ذات أهمية كبيرة لاقتصاديات الدول المتقدمة، فهي أكثر أهمية لاقتصاديات الدول النامية ومنها الجزائر، لذلك كان لزاماً عليها البحث عن حلول ومبادرات ناجعة من شأنها وضع هذه السياسات في إطارها الصحيح لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية.

ويمثل العمل المقاولاتي اليوم ونحن في فترة انتقالية من الاقتصاد السياسي إلى الاقتصاد المؤسساتي، الحل الأنجع أمام دولة نامية كالجزائر يشكل فيها الشباب حصة الأسد من مجمل تعداد السكان، لتفعيل سياسات التشغيل المنتهجة، وذلك نظراً لآثارها التنموية الواضحة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. وانطلاقاً من هذا طرح الإشكالية التالية:

ماذا نقصد بالعمل المقاولاتي؟ وما هي مكانته ضمن سياسة التشغيل للدولة؟

ومن أجل معالجة هذه الإشكالية قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى محورين اثنين هما:

أولاً: الإطار النظري لسياسة التشغيل؛

ثانياً: مساهمات العمل المقاولاتي في تفعيل سياسة التشغيل.

أولاً: الإطار النظري لسياسة التشغيل :

تحتل قضايا التشغيل بأهمية كبيرة في معظم اقتصاديات العالم، وذلك لارتباطها الوثيق بمفاهيم معاصرة كالتنمية الاقتصادية، الاجتماعية والبشرية، والتي أصبحت تشكل اليوم هدفاً استراتيجياً متنامياً، كما يقودنا الحديث عن التشغيل مباشرة إلى الحديث عن مفهوم البطالة ومختلف أنواعها، ومن ثم أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقمها.

1. مفهوم البطالة

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت وتواجه معظم اقتصاديات العالم، لكونها مشكلة ذات أبعاد متشعبة، تتعدد أنواعها وتتفرع أسبابها.

1.1 تعريف البطالة¹: تعرف منظمة العمل الدولية البطال على أنه: "كل شخص قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكنه لا يجده". إذن البطال هو:

- كل شخص بدون عمل؛
- كل شخص متاح للعمل ولا يجده، والأسس التي تحكم مفهوم العامل المتاح تتمثل فيما يلي:

- الاستعداد والرغبة في العمل مع بلوغ سن العمل دون أن يكون له منصب شغل؛
- خريجي مراكز التعليم والتكوين وكذا العمال المسرحين نتيجة لتغيرات هيكلية في الاقتصاد؛
- الأفراد الذين يشغلون منصب عمل ويتطلعون إلى عمل أفضل يتناسب مع مؤهلاتهم وقدراتهم وطموحاتهم، بالإضافة إلى العمال المتقاعدين الراغبين في الدخول إلى سوق العمل.

- كل شخص يبحث عن عمل ولا يتوفر له ذلك.
- وللإشارة فإنه يتم حساب معدل البطالة بتحديد النسبة بين عدد البطالين والفئة النشطة، وهذه الأخيرة تعبر عن عدد الأفراد القادرين عن العمل والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون.

1. مفهوم سياسة التشغيل : تعتبر سياسة التشغيل من أهم السياسات الناجعة المتبعة للقضاء على ظاهرة البطالة، التي أضحت متفشية في معظم اقتصاديات العالم.

1.2 تعريف التشغيل: لقد كانت وما تزال معضلة التشغيل من بين القضايا الاجتماعية

1.3 الهامة التي حركت أقلام المفكرين والاقتصاديين والفلاسفة، ولم تعد قضية التشغيل في الوقت الراهن من اهتمامات الدولة فحسب، بل امتدت إلى المنظمات الاجتماعية، المهنية وكذا المؤسسات المحلية، ويمكن تعريف التشغيل وفق نظرتين النظرة التقليدية والحديثة كما يلي:²

- **التعريف التقليدي للتشغيل:** ينظر للتشغيل بمفهومه التقليدي على أنه: "تمكين الشخص من الحصول على العمل والاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد حصوله على قدر معين من التدريب، التأهيل والتكوين"؛
- **التعريف الحديث للتشغيل:** ينظر للتشغيل بمفهومه الحديث على أنه: "الاستخدام الأمثل لقوة العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث يشترط أن يشارك الشخص المشتغل في العمل، وأن يكون له الحق في رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين والتدريب، وكذا حق الامتيازات التي تترتب عن مساره الوظيفي، بما في ذلك الترقية وحق الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والتأمين والتقاعد حسب الشروط التي يحددها القانون".

2.2 تعريف سياسة التشغيل : تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) سياسة التشغيل على أنها: "مجمّل الوسائل المعتمدة من أجل اعطاء الحق في العمل لكل إنسان، وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج"، وهذا معناه أن سياسة التشغيل تشتمل على بعدين أساسيين هما:

البعد الأول: يقتصر على مجالات إيجاد فرص العمل التي يمكن الحصول عليها من مكاتب العمل أو غيرها من الجهات؛

البعد الثاني: يمتد هذا البعد إلى إدارة أسواق العمل وأطرافها الفاعلة، وإيجاد العمل اللائق من حيث التشغيل الملائم من زاوية التعليم والتدريب وكذلك توفير ظروف العمل المناسبة، والاهتمام بالأجور وتحسين الإنتاجية عن طريق سياسات الحوافز، والاهتمام بمعالجة الفوارق بين العرض والطلب بالكم والنوع والزمان والمكان جنباً إلى جنب مع الاهتمام بالعمالة الوافدة.³

إذن سياسة التشغيل هي: " مجموعة التدابير والإجراءات التي تضعها أو تتفدها مختلف

الأجهزة الحكومية، بالتعاون مع مختلف منظمات القطاع الخاص، من أجل زيادة فرص العمل في زيادة معدل التشغيل من السكان في سن العمل، وذلك للحد من البطالة".⁴

3.2 أهداف سياسة التشغيل : يتمثل الهدف الأساسي لسياسة التشغيل في مضاعفة فرص العمل كمّاً نوعاً، وتقليص حجم البطالة والقضاء على الفقر، على أن يستوفي المنصب المستحدث شروط العمل اللائق والأجر العادل وعدالة الفرض للجميع أن تساهم هذه المناصب في زيادة القيمة المضافة الكلية".⁵

وبصفة عامة تسعى سياسات التشغيل إلى تحقيق جملة من الأهداف الفرعية نذكر منها:⁶

- توفير فرص العمل، وهذه العملية تخضع للتخطيط من أجل تحديد الاحتياجات الكمية والنوعية لليد العاملة؛

- تكوين وإعداد القوى العاملة وتنمية قدراتها ومهاراتها؛
- تنظيم علاقات العمل، وذلك في الإطار القانوني والتشريعي للعمل؛
- خلق مناصب عمل أكثر إنتاجية، مما يحقق زيادة في مداخل المجموعات المحرومة، واستخدام أكفأ لقدرات العمال.

2. السياسات الاقتصادية للتشغيل ومكافحة البطالة : من بين أهم السياسات الاقتصادية المتبعة لدعم تشغيل الشباب وتوفير فرص العمل نذكر ما يلي:⁷

1.3 سياسات تنشيط جانب الطلب في سوق العمل : وتتمثل أهم هذه السياسات في:

- سياسة تحسين مناخ الاستثمار: وذلك من خلال أدوات السياسة النقدية والمالية، كاستقرار سعر الصرف، خفض سعر الفائدة، التحكم في الإنفاق الحكومي، تخفيض نسب التضخم، تطوير أسواق رأس المال، تخفيض القيود والإجراءات المتعلقة بالاستثمار، منح الحوافز المالية للمستثمرين، تشجيع الصادرات وتشجيع الاندماج والتكامل مع العالم الخارجي، وتشجيع دور القطاع الخاص؛

- سياسة التشغيل من خلال تنمية العمل المقاولاتي والمؤسسات الصغيرة: يعتبر العمل المقاولاتي إضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى أهم آليات توفير المزيد من فرص العمل، حيث توفر هذه المشروعات أكثر من 75% من حجم التشغيل في الكثير من الدول المتقدمة، ومن بين وسائل تنمية هذه المشروعات تقديم المساعدات الفنية كالتدريب والأجهزة والآلات، والاهتمام بتسويق منتجاتها؛

• **برنامج التشغيل في قطاع الخدمات:** ويتمثل في تصميم برامج للعاطلين عن العمل في قطاع الخدمات من خلال ما يسمى ببرامج العمل الاجتماعي، بحيث في بولندا مثلاً تم ابتكار برنامج لتشغيل الشباب في خدمات النظافة؛

2.3 **سياسات تحسين كفاءة جانب العرض :** وتستخدم هذه السياسات عندما لا تتوافق خصوصيات القوى العاملة مع احتياجات سوق العمل، عن طريق اتباع السياسات الفرعية التالية:

• **سياسة التدريب:** ويتوقف نجاحها على الوصف الدقيق للعاطلين عن العمل وخصائصهم، والتتبع المستمر لاحتياجات سوق العمل؛

• **سياسة التعليم:** يعتبر تكييف وتطوير سياسات التعليم من أهم العوامل المساعدة على التقليل من ظاهرة البطالة الهيكلية؛

3.3 **سياسات تحسين نظم معلومات سوق العمل:** وتهدف هذه السياسات إلى إحداث مقابلة بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل، أي التوفيق بين الوظائف الشاغرة والباحثين عن العمل، ومن بين أدوات هذه السياسة ما يلي:

• تكوين هيئات مؤسسية مسؤولة عن توفير خدمات التوظيف؛

• إقامة معارض تساعد على اللقاء الباحثين والعارضين للعمل؛

• تطوير البنية التحتية لسوق العمل من خلال شبكات ربط مكاتب التوظيف.

4.3 **سياسة تقديم إعانات مالية للعاطلين وأصحاب العمل:** تقوم هذه السياسة على تقديم منح للعاطلين أثناء فترة تعطلهم حتى التحاقهم بسوق العمل بالإضافة إلى تقديم منح مالية لأصحاب الأعمال لتحفيزهم على تدريب وتشغيل المتعطلين؛

5.3 **سياسة سوق العمل النشطة:** تهدف برامج سوق العمل النشطة إلى زيادة كفاءة العمالة المعروضة وزيادة الطلب على العمل، وتحسين آليات الموازنة بين كل من العمالة المعروضة والوظائف الشاغرة؛

6.3 **سياسة مرونة سوق العمل:** وتهدف هذه لسياسة إلى تخفيض القيود الموجودة في سوق العمل، كخفض الحد الأدنى للأجور أو الحجم القانون لساعات العمل، والتخفيض من قوة النقابات؛

7.3 **سياسة الاستقرار الوظيفي:** وتتمثل في تحقيق أو تشجيع الاستقرار الوظيفي، وخفض دوران العمل وتخفيض عقود العمل المؤقتة.

4. **تحديات ومعوقات سياسات التشغيل في الجزائر:** إن حجم التحديات والمعوقات التي تواجهها سياسات التشغيل في الجزائر، لاسيما في مجال تشغيل الشباب، كبيرة ومعقدة، باعتبار أن الجزائر من المجتمعات التي تشكل فيها هذه الشريحة أكثر من ثلثي المجتمع، الأمر الذي يصعب من مهمة الهيئات المكلفة بمعالجة هذه الإشكالية، وعموماً يمكن حصر التحديات ومعوقات سياسات التشغيل في الجزائر في النقاط التالية:⁸

- العمل غير المنظم الذي يعتبر البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل، أمام ضعف بل ندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة، هذا النوع من العمل الذي يشكل مصدراً استغلال مسيء للعديد من الشباب الذي عادة ما يكون الأكثر عرضة لهذا الاستغلال، سواء في مجال ظروف العمل، أو في الأجور، أو مختلف الحقوق الفردية والجماعية للعامل، وذلك دائماً في ظل غياب أو ضعف الهيئات الرقابية؛
- عدم تكييف أنظمة وبرامج التعليم والتكوين العالي والمتوسط، بما يتناسب والاحتياجات التي تتطلبها سوق العمل، مما يعني تكوين متزايد من الإطارات والعمال الذين سوف لن يجدوا مناصب عمل تناسب تكوينهم، مما يجعلهم عرضة للبطالة الحتمية عند تخرجهم. ولعل أنجح الحلول التي يمكن للدولة إتباعها لمواجهة هذه التحديات، وتفعيل سياسات التشغيل، ومن ثم التقليل أو الحد من ظاهرة البطالة التي أضحت تهدد الكيان الاقتصادي لها، تشجيع العمل المقاوالاتي أو التشغيل الذاتي، ووضع عديد السياسات والإجراءات الكفيلة بدعمه وتنميته.

ثانياً: مساهمات العمل المقاوالاتي في سياسة التشغيل :

تعتبر المقاوالاتية من الحقوق الهامة والواعدة في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية على حد سواء، إذ تساهم المشاريع المقاوالاتية اليوم مساهمة فعالة في تطور التنمية الاقتصادية بها، كما تعتبر مثل هذه المشروعات النواة الأولى للتشغيل في بلدان أثقلت نسب البطالة المرتفعة كاهل اقتصادياتها.

1. **مفهوم العمل المقاوالاتي :** أصبحت المقاوالاتية مفهوم شائعاً لاستعمال ومتداول بشكل واسع، أين باتت تشكل حالياً مجالاً خصباً للبحث في معظم دول العالم.

1.1 **تعريف المفاول :** قبل التطرق إلى تعريف العمل المقاوالاتي أو المقاوالاتية لابد أولاً من توضيح مفهوم المفاول، والذي قدمت له عدة تعريفات نذكر منها:⁹

• حسب ساي (1803. Say) المقال هو: "ذلك المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الانتاج، بهدف خلق قيمة مضافة"؛

• حسب شومبيتر (1950) المقال هو: "ذلك الشخص الذي لديه القدرة والإرادة على تحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار".¹⁰

والمقال يتصف بالعديد من الخصائص نذكر منها على سبيل المثال: الثقة بالنفس، الرغبة في النجاح، التفاؤل، الالتزام والمواظبة، التوجه الاستراتيجي، القدرة على السيطرة على الموارد، القدرة على اقتناص الفرص والتكيف مع التهديدات والمخاطر، القدرة على تجاوز الفشل...¹¹

والمقال قبل أن يبدأ عمله الذاتي يجب أن يجيب على ثلاثة أسئلة هي:¹²

- من هو؟ وما هي مؤهلاته، قدراته، وكفاءاته؟؛
- ماذا يعرف؟ وما هي خبراته في هذا المجال؟؛
- ما هي علاقاته الاجتماعية والشخصية التي يمكن أن يوظفها في هذا المجال؟.

ولقد تعددت المقاربات التي تناولت المقال من جوانب عديدة وهي:¹³

• المقاربة الوصفية: والتي سعت إلى فهم دور المقال في الاقتصاد والمجتمع مستعملة العلوم الاقتصادية في تحليلها؛

• المقاربة السلوكية: والتي سعت إلى تفسير نشاطات وسلوكات المقالين وفق ظروفهم الخاصة؛

• المقاربة المرحلية: والتي حلت ضمن منظور زمني وموقفي المتغيرات الشخصية المحيطة التي تشجع أو تمنع وتعيق الروح المقاولة.

وتعرف المقاربة المرحلية المقالة على أنها: "مجموعة من المراحل المتعاقبة التي تبدأ من امتلاك الشخص لميول مقاولاتي إلى غاية تبني السلوك المقاولاتي، ويتوسط هذه المراحل مرحلة اتخاذ قرار الدخول لمجال المقالة، وهذا الأخير تسبقه مرحلة نسمى بالتوجه المقاولاتي والذي يعرف على أنه إرادة فردية أو استعداد فكري يتحول إلى إنشاء مؤسسة وذلك في ظل ظروف معينة".

2.1 تعريف العمل المقاولاتي (المقاولالية) : كما تعددت تعاريف المقال تعددت أيضاً

التعاريف التي تناولت العمل المقاولاتي أو المقاولالية، ومن أهمها نذكر:

1. هو ذلك العمل الذي يقوم به المقاول في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها¹⁴؛

2. هو حركية إنشاء واستغلال فرص أعمال من طرف فرد أو عدة أفراد، وذلك عن طريق إنشاء مؤسسات جديدة بغرض خلق القيمة¹⁵؛

3. هو عملية إنشاء عمل جديد ذو قيمة، وتخصيص الوقت والجهد والمال اللازم له، وتحمل المخاطر المصاحبة له، واستقبال المكافأة والعوائد الناتجة عنه¹⁶.

4. أجهزة دعم العمل المقاوالاتي: إدراكاً من الجزائر لأهمية ومكانة الأعمال المقاوالاتية، والدور الذي تحتله في الاقتصاد الوطني، اتخذت السلطات العمومية العديد من الإجراءات والقوانين، كما أنشأت العديد من الهياكل واللجان والمؤسسات المتخصصة التي تهتم بدعمها ومتابعتها من أجل تحسين وضعيتها والارتقاء بها إلى المستوى الذي تفرضه التحديات الكبرى، وفيما يلي سعرض أهم الاستراتيجيات والسياسات وآليات الدعم الموجودة.

1.2 وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : أنشأت في الجزائر سنة 1993، ولقد وضعت الوزارة العديد من المؤسسات المتخصصة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهمها:

• حاضنات الأعمال¹⁷

• مراكز التسهيل¹⁸

2.2 الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهم هذه الهيئات نذكر منها :

• الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)¹⁹ و²⁰

• الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات (ANDS)²¹

• الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر²²

• صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة²³

• الصندوق الوطني للتأمين على البطالة " CNAC " ²⁴.

• الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)²⁵

3. دور العمل المقاوالاتي في تفعيل سياسة التشغيل والقضاء على البطالة : تلعب الأعمال المقاوالاتية دوراً فعالاً في السياسات التشغيلية الخاصة بمعظم اقتصاديات العالم،

وذلك نتيجة لمساهمتها الفاعلة في توفير مناصب شغل تستوفي شروط العمل اللائق، الأجر العادل، إتاحة الفرص للجميع بالمساهمة في التنمية الاقتصادية للدولة، إضافة إلى إسهامات أخرى من شأنها امتصاص البطالة وتخفيض الضغوط الاجتماعية التي تعاني منها غالبية المجتمعات العالمية.

1.3 الآثار التنموية للعمل المقاولاتي في الاقتصاد الوطني²⁶ : تعتبر الأعمال المقاولاتية إضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية التي تقوم عليها التنمية الشاملة لمعظم الدول وفي مقدمتها الدول النامية التي تعتبر الجزائر واحدة منها، وذلك نتيجة لآثارها التنموية المتباينة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

• **على المستوى الاقتصادي:** تتجسد أهم مساهمات الأعمال المقاولاتية على هذا المستوى فيما يلي:

- زيادة متوسط دخل الفرد، والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع؛
 - التجديد والابتكار وزيادة القدرة على ردم الهوة بين المعرفة وحاجات السوق؛
 - تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة؛
 - تحقيق التكامل والترابط مع المؤسسات الكبيرة والأعمال التجارية؛
 - العمل على تطوير الاقتصاد وتعظيم العائد الاقتصادي.
- **على المستوى الاجتماعي:** تتجلى أهم مساهمات الأعمال المقاولاتية على هذا المستوى فيما يلي:

- تحقيق التوزيع العادل للثروة وتكريس العدالة الاجتماعية؛
- امتصاص البطالة وتأمين فرص أعمال جديدة؛
- الحد من هجرة السكان من الأرياف إلى المدن.

2.3 دور العمل المقاولاتي في تفعيل سياسة التشغيل في الجزائر : إن الهدف الأساسي لسياسات التشغيل هو مضاعفة فرص العمل كماً ونوعاً، ما يحقق تقليص حجم البطالة والقضاء على الفقر، على أن يستوفي المنصب المستحدث شروط العمل اللائق والأجر العادل وعدالة الفرص للجميع، وأن تساهم هذه المناصب في زيادة القيمة المضافة الكلية للاقتصاد، وهذه الشروط التي تعبر عن مؤشرات الفعالية لسياسة التشغيل توفرها بكفاءة الأعمال المقاولاتية كما يلي:²⁷

• زيادة عدد مناصب العمل المستحدثة

اتجهت الجزائر في الآونة الأخيرة كمعظم دول العالم، إلى دعم العمل المقاولاتي، وفي هذا الإطار اتخذت العديد من التدابير والإجراءات التي ارتكزت بالخصوص على دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورعايتها في إطار السياسة الخاصة بتشغيل الشباب، ولقد ساهمت مختلف الوكالات الداعمة لهذه المؤسسات وعلى رأسها الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في زيادة عدد المؤسسات وعدد المناصب المستحدثة كدفعة قوية في اتجاه تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01): عدد المناصب المستحدثة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خلال الفترة 2001-2010

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد العمال	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحدثة	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	مناصب العمل المستحدثة	تطور مناصب العمل المستحدثة
2001	245358	737062	-	-	-	-
2002	261863	731082	16505	6.72	-	-
2003	288587	912949	26714	10.2	181867	21.87
2004	312959	1063953	24372	8.44	151004	16.54
2005	342788	1157856	29829	9.53	93903	8.82
2006	376767	1252647	33979	9.91	94791	8.18
2007	410959	1262655	34192	9.07	102752	8.3
2008	448900	1418943	37941	9.23	156288	12.37
2009	625069	176456	176169	39.24	338021	23.82
2010	607297	1596308	17772-	2.8-	160656-	9.14-

المصدر: علي قابوسة، الزين يونس، "الوعي التخطيطية لسياسة التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 05-06 ماي، 2013، ص ص 08-09.

• تحقيق التوافق بينما هو مطلوب وما هو محقق في سوق العمل (أي ما بين العرض والطلب وما بين المنصب والمؤهل) : يدل هذا العنصر نمطين من مستوى التوافق: توافق عددي وتوافق نوعي، وعلى اعتبار أن التوافق العددي لا معنى له اقتصادياً ما لم يكن مدعماً بالتوافق النوعي، وفي ظل اتجاه سياسات التشغيل في الجزائر نحو المعالجة الاجتماعية لمشكل البطالة المبنية على أساس العدد، واضعة الاعتبار النوعية على

الهامش، جاء العمل المقاولاتي المبني على أساس المهارات والكفاءات الشخصية والقدرات العالية على الإبداع والابتكار لصاحبه، ليقص الفجوة بين هذين المستويين ويزيد أكثر من فعالية سياسات التشغيل المنتهجة.

• **تكريس مبدأ العمل اللائق :** يدل العمل اللائق الذي شدد عليه مؤتمر العمل الدولي (الدورة السابعة والثمانون 1999)، على ضرورة تعزيز الفرص للجميع للحصول على عمل لائق في شروط من الحرية والإنصاف والضمان والكرامة الإنسانية، غير أن واقع سياسات التشغيل المنتهجة في الجزائر يشير إلى ابتعاد متزايد عن مضمون العمل اللائق خاصة فيما يتعلق بالموظفين المؤقتين والمتعاقدين، ولهذا أصبح العمل المقاولاتي بمثابة الملاذ الآمن لهؤلاء الشباب لإبراز كفاءاتهم ومؤهلاتهم في إطار أعمال ذاتية تحفظ وتصور كرامتهم الإنسانية.

• **تحقيق التوزيع المتكافئ لفرص العمل :** تمثل عدالة توزيع الفرص بين مختلف الفئات الاجتماعية من دون محسوبية، وكذا ما بين الجنسين وما بين الأقاليم، مؤشراً مهماً للحكم على مدى جدية وفعالية سياسات التشغيل، وفي ظل الابتعاد شبه التام عن هذا المؤشر بالنسبة لسياسات التشغيل المنتهجة في الجزائر، أضحت تشكل الأعمال المقاولاتية الحل الأنجع عند معظم هذه الفئات للحصول على فرصتهم في العمل.

• **تعظيم الإنتاجية وزيادة النمو الاقتصادي :** إن إستراتيجية النعمة في سياسات التشغيل المنتهجة في الجزائر والهادفة إلى امتصاص الضغوط الاجتماعية، وذلك بإرغام الإدارات والمؤسسات العمومية على التوظيف، لا تعني في معظم الأحيان سوى التحول من البطالة الظاهرة إلى البطالة المقنعة، أي خلق مناصب شغل وهمية لا معنى لها في الواقع الاقتصادي ولا مكانة لها بين نسب الإنتاجية والنمو الاقتصادي، لذا كان واجباً على هذه السياسات التوجه أكثر نحو تدعيم التشغيل الذاتي الذي كانت نتائجه باهرة في دفع وتيرة النمو في اقتصاديات صناعية متقدمة.

الخاتمة

انطلاقاً مما سبق يمكن القول أن العمل المقاولاتي أصبح يشكل اليوم، وفي ظل مختلف التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني، التوجه الأمثل للطاقت الشابة نحو مسار مهني يحفظ كرامتهم الإنسانية، ويمكنهم من توظيف قدراتهم ومهاراتهم وكفاءاتهم وتجسيد إبداعاتهم وابتكاراتهم، وإن كان لهذا وقع نفسي جيد ومهم على المقاولين كأعضاء فاعلين

في المجتمع، فهو بشكل خاص وقع اجتماعي واقتصادي أكثر أهمية بالنسبة للدولة ككيان اقتصادي واجتماعي، هدفه الأسمى دفع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى مصاف الكبار من الدول الاقتصادية الكبرى.

وانطلاقاً من هذا أضحت تشكل الأعمال المقاوالاتية الانشغال الأول لاقتصاديات العالم، كداعم أساسي للسياسات التشغيلية المنتهجة من طرفها، كونها تضطلع بالعديد من المزايا والآثار التنموية، والتي يتفاوت وزنها من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى داخل نفس الدولة، وذلك راجع في الغالب إلى الآليات والاستراتيجيات الداعمة للمبادرات المقاوالاتية كخطوة أولى في تفعيل سياسات التشغيل والقضاء على مشكلة البطالة أو على الأقل الحد منها.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- تعتبر سياسة التشغيل من أهم السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تعول عليها معظم دول العالم للرفع من وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- يعتبر دعم العمل المقاوالاتي من أنجع الحلول المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية لمكافحة البطالة والتخفيف من آثارها، وفي سبيل ذلك تتبنى الجزائر العديد من الاستراتيجيات والآليات الداعمة والمحفزة على المبادرات الفردية؛
- يحظى العمل المقاوالاتي بآثار تنموية اقتصادية واجتماعية هامة، جعلت منه وجهة إستراتيجية لمعظم السياسات الاقتصادية في معظم دول العالم، وخاصة النامية منها؛
- توجد ثلاث خصائص تشكل علامة فارقة بين العمل المقاوالاتي والمؤسسات الصغيرة وهي: القدرة على الإبداع والابتكار، إمكانية النمو في المستقبل، والسعي لتحقيق أهداف إستراتيجية؛
- يساعد العمل المقاوالاتي في تفعيل سياسة التشغيل من خلال: تحقيق التوافق بين العرض والطلب وبين المنصب والمؤهل في سوق العمل، توفير مناصب عمل لائقة، تحقيق التوزيع المتكافئ لفرص العمل، المساهمة في زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي...

- ¹ ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، "البطالة واشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد: من خلال حالة الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 45.
- ² ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص ص 36-37.
- ³ مولاي لخضر عبد الرزاق، "تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر 2000-2011"، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012، ص 191.
- ⁴ غلاب فاتح، ميمون الطاهر، "سياسات وبرامج التشغيل الدولية المتبعة في معالجة ظاهرة البطالة"، الملتقى الدولي حول استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص 01.
- ⁵ رحيب حسين، "موضوعات في الاقتصاد الجزائري (سياسات التشغيل في الجزائر، تحليل وتقييم"، بحوث اقتصادية عربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريش، العددان 61-62، 2013، ص 141.
- ⁶ غلاب فاتح، ميمون الطاهر، المرجع أعلاه، ص 02.
- ⁷ مولاي لخضر عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 193.
- ⁸ غالم عبد الله، حمزة فيشوش، "إجراءات وتدابير لدعم وسياسة التشغيل في الجزائر (المساهمات وأوجه القصور)"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص ص 11-12.
- ⁹ خذري توفيق، حسين بن الطاهر، "المقالة كخبر فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، المسار والتحديات"، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 05-06 ماي 2013، ص ص 3-4.
- ¹⁰ سعاد نائف برونوطي، "إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة)"، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، الطبعة الثانية، 2008، ص 26.
- ¹¹ ابراهيم ميسر وآخرون، "المشروعات الصغيرة، بحوث محكمة"، المنظمة العربية للتنمية العربية، مصر، 2010، ص 115.
- ¹² D.Sarassathy , "What makes entrepreneurs entrepreneurial ?" , Harvard Business Review , Washington-USA , June 2001,p02.
- ¹³ سلامي منيرة، قرشي يوسف، "التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر"، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد 08، 2010، ص 60.
- ¹⁴ خذري توفيق، حسين بن الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 04.

- ¹⁵ سلامي منيرة، "التوجه المقاوالاتي للشباب في الجزائر، بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة"، الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 18-19 أفريل، 2012، ص02.
- ¹⁶ فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، "الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الثانية، 2008، ص5.
- ¹⁷ لخلف عثمان، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003/2004، ص280.
- ¹⁸ فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، المرجع أعلاه، ص280.
- ¹⁹ فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، المرجع السابق، نفس الصفحة.
- ²⁰ بن عنتر عبد الرحمان، "واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ دراسة ميدانية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، المجلد رقم 24، العدد الأول، 2008، ص156.
- ²¹ شاوي صباح، "أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2009/2010، ص194.
- ²² المرجع نفسه، ص196.
- ²³ شاوي صباح، المرجع السابق، ص197.
- ²⁴ عالم عبد الله، حمزة فيشوش، مرجع سبق ذكره، ص08.
- ²⁵ زكريا مسعودي، حميدانو صالح، زلاسي رياض، "دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل في الجزائر، مع الإشارة إلى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر"، الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 18-19 أفريل، 2012، ص13.
- ²⁶ فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، مرجع سبق ذكره، ص24-29.
- ²⁷ رحيم حسين، مرجع سبق ذكره، ص 142-143.